أقسام مصر الجغرافية في العهد الفرعــوني

سليم حسن




محمد خطاب

أقسام مصر الجغرافية في العهد الفرعوني

تأليف
سليم حسن





أقسام مصر الجغرافية في العهد الفرعوني

سليم حسن



الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

تصميم الغلاف: يوسف غازي

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٢٣٤٩ ٠

صدر هذا الكتاب عام ١٩٤٤.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢١.

المحتويات




سور
الازبكية

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد، فقد طلب إليَّ المجمع المصري للثقافة العلمية أنْ ألقي محاضرةً في ربيع عام ١٩٤٢ في موضوعٍ من الموضوعات المصرية القديمة البحتة، فلم يسعني إلا تلبية هذا الطلب، واخترت لذلك موضوعًا لم يُطرق بعد — بصفةٍ شاملةٍ — في اللغة العربية، وهو «أقسام مصر الجغرافيَّة في العهد الفرعوني». وقد جاء اختياري لهذا الموضوع عقب كشف النقاب أثناء الحفر عن وثيقةٍ تكاد تكون كاملةً في هذا الموضوع، هذا فضلًا عن أنها تعتبر أقدم نقشٍ مصريٍّ قديمٍ كاملٍ وقع في أيدينا حتى الآن في هذا الباب؛ إذ يرجع عهده لأوائل الأسرة الثانية عشرة؛ أي منذ ما يقرب من ٤٠٠٠ سنة خلت، غير أني لم أتمكن من إلقاء كل بحثي أثناء الوقت القصير الذي خُصِّص للمحاضرة؛ ولذلك أعددت البحث لمجلة المجمع؛ فطبعت منه عددًا محدودًا. وقد طلب إلي الكثير إعادة طباعته؛ فأدخلت على هذه الطبعة بعض الإصلاحات. وقد اعتمدت في شروحي على خرائط أُعدت خصيصًا لهذا الغرض حسب الوثيقة الجديدة. على أني لم أعالج في هذا البحث كل النواحي الجغرافية المصرية، بل وجهت معظم عنايتي أولًا لبحث تدرج التكوين الاجتماعي للأسرة فالقبيلة فالقرية فالمدينة فالمقاطعة، ثم اتحاد كل المقاطعات التي تكون منها القطران البحري والقبلي، ثم اتحاد البلاد نهائيًّا تحت سلطان ملكٍ واحدٍ. بعد ذلك عالجت أقسام البلاد السياسية وتقلباتها في كل العصور القديمة، ثم تناولت موضوع ديانة كل مقاطعةٍ ومعبوداتها، ثم بحثت موضوع أسماء البلاد المصرية القديمة التي انحدرت إلينا بنطقها المصري القديم على وجه التقريب في كل مقاطعةٍ، وحددت موقع كل بلدةٍ من هذه البلاد بقدر المستطاع. أمَّا النواحي الأخرى من جغرافية مصر من حيث طبيعة البلاد وتكوينها الجولوجي، وزراعتها

وتجارتها ومواردها الاقتصادية من معادنَ وأحجارٍ وغير ذلك، فقد تكلمت عنها ببعض التفصيل في كتابي «مصر القديمة» الذي ظهر حديثًا.

هذا، ولست مُدَّعِيًا هنا أنَّ هذا البحث قد جاء مستفيضًا وافيًا بالغرض، بل هو في الحقيقة نواةٌ لمن أراد درس هذا الموضوع الغامض، والذي يحتاج إلى دراساتٍ عميقةٍ طويلةٍ لمن أراد الإلمام به من علماء الآثار المصريين؛ لأنهم هم وحدهم الذين يمكنهم أنْ يقوموا بمثل هذا العمل الخطير باللغة العربية، كما قام به علماء الفرنج في مختلف لغاتهم خدمةً للعلم، والله الموفق لما فيه خير البلاد.

سليم حسن



مقدمة

موقع وادي النيل

مثل وادي النيل الخصيب كمثل نباتٍ أخضر نضر، انبثق في صحراء قاحلةٍ، تضرب جذوره بأعراقها في مجاهل أفريقيا، ويمتد ساقه اليانع في أديم ذلك الوادي المجدب، ثم يتفتح عن زهرةٍ ذات جمالٍ وبهجةٍ، فتسبغ على ما حواليها من الأرض خصبًا ونماءً، وتلك الأرض هي إقليم الدلتا، وكذلك يخرج من هذا الساق فرعٌ ذو طلعٍ نضيدٍ؛ فيحول من تلك الصحراء الجدبة واحةً خصبةً هي إقليم الفيوم.

ولعمري، فإن هذا النهر الذي مُثِّلَ بنباتٍ أخضر انبثق في وسط صحاري أفريقيا المجدبة التي تكتنف الوادي على جانبيه، ثم صار ذا ظلٍّ وارفٍ وثمرٍ قطوفه دانيةٌ في وسطها، قد ميز وادي النيل بصفاتٍ منقطعة القرين في كل العالم من الوجهتين الطبيعية والسياسية، ففي حين نرى أنَّ هذا الوادي الخصيب يمثل كنانة الله في أرضه (ولفظ الكنانة مصريٌّ قديمٌ)، وجنة أهلها على الأرض ونعيمهم المقيم من حيث الموقع والمناخ، فإن تلك التربة الخصبة قد أصبحت جميعها بعد الفتح الفارسي للبلاد عام ٥٢٥ق.م.، وبعد قيام الدول العظيمة حولها، جحيمًا لسكانها ومصدرًا لشِقْوَتهم واستعبادهم على أيدي الغزاة الغاصبين، الذين تعاقبوا على احتلالها واستغلالها منذ ذلك الفتح إلى يومنا هذا؛ إذ الواقع أنَّ مصر كانت — ولا تزال — لقمةً سائغةً وبقرةً حلوبًا، تتطلع إليها كل دولةٍ قويةٍ تحاول السيطرة على العالم، فإذا رجعنا إلى الوراء قبل الفتح الفارسي منذ انبثاق فجر التاريخ، وجدنا أن مركز مصر الجغرافي قد هيَّأ لها السيطرة على العالم القديم أجمع، حتى وصلت

القمة في عهد تحتمس الثالث الذي يلقبه مؤرخو الغرب نابليون الشرق، وأول عاهلٍ في العالم خضعت له جميع الأمم المتمدينة المعروفة وقتئذٍ في أفريقيا وآسيا؛ إذ كانت أوربا في تلك الفترة لا يزال أهلها في عهد السذاجة والفطرة يهيمون على وجوههم في الأدغال والوديان، لا فرق بينهم وبين الأنعام، فكان سلطان «تحتمس الثالث» يمتد وقتئذٍ (حوالي ١٥٠٠ق.م.) من أعالي نهر دجلة والفرات شمالًا، وجزر البحر الأبيض المتوسط إلى الشلال الرابع جنوبًا.

وهكذا دَوَالَيْكَ نرى أنَّ الموقع الجغرافي يغير مجرى حياة البيئة حسب تطور الأحوال الاقتصادية والسياسية ونمو المدينة وما يتبع ذلك من انقلابات؛ فالموقع الجغرافي الذي كان في غابر الزمان يعد حسنةً للقوم الذين يسكنونه، قد يصبح فيما بعد شرًّا مستطيرًا ونقمةً عليهم. وهكذا تقوم الدول ثم تَنْحَطُّ ثم تُفِيق كرَّةً أخرى من رَقْدتها وسُبَاتها، وليس ببعيدٍ إذن أن تنقلب الأحوال ثانيةً؛ فيعود لمصر نعيمها ومجدها، ويخضر عُودها، وتحيا حضارتها التي تُعد في نظر علماء التاريخ المصري أنها أقدم حضارةٍ عرفها التاريخ، ومن ينابيعها استقى كل العالم القديم مبادئ الحضارة التي أُسست على قواعدها المدنية الحديثة في كل العالم العربي المسيحي.

أسماء مصر

قبل أنْ أتكلم عن أقسام مصر الجغرافية أريد أن أستعرض أمامَكم بعض الأسماء القديمة التي تسمَّت بها مصر على التوالي منذ فجر تاريخها إلى نهاية العهد الإغريقي. والواقع أنَّ المصريين تفننوا في تسمية بلادهم بأسماءٍ عدةٍ إلى درجةٍ فاقت حد المألوف، ولكن مما يُؤسَف له جد الأسف أنَّ هذه الأسماء قد اندثرت جميعها تقريبًا، ولم يبقَ من بينها إلَّا بعض مسمياتٍ مغمورةٍ نذكرها، ولا نفقه أنَّ أصلها يرجع إلى مسميات البلاد الأصلية بلغتها القديمة. ويَزِيد في أسفنا أنَّ اسم «مصر» ليس في أصله مصريًّا بل هو آشوري، ولم أعثر عليه مكتوبًا باللغة المصرية إلَّا مرةً واحدةً في العهد المتأخر.

وسأذكر لحضراتكم هنا بعض هذه الأسماء التي كانت تطلق على البلاد المصرية محاولين قرنها بالأسماء التي بقيت لدينا محفوظةً في ثنايا آثار تلك المسميات:

كمي أونا-كمي: وهذه التسمية ظهرت في اللغة المصرية القديمة منذ نهاية الدولة القديمة، ومعناها الأرض المثمرة، وذلك مقابل الأرض المجدبة التي كانت تُسمَّى «دشرت»

أي الأرض الحمراء أي الصحراء، ومن كلمة «كمي» أُخِذت كلمة كيمياء كما هو معروف، وكذلك كانت تُسمَّى البلاد إقليم الأرض السوداء «با-نا-ن-كمي»، وكان المصريون يسمون «رمت-ن كمي» أهل الأرض السوداء.

تامرا: أرض الفأس أو الفلاحة، وقد ترجمها البعض بأنها أرض الفيضان. والواقع أنها الأرض التي تُفلح بالفأس، وتفسير ذلك أن كلمة «تا» معناها الأرض وكلمة «مرا» معناها الفأس، والمخصص الذي بعدها هو النبات الذي نتج من فلاحة الأرض بالفأس. وقد بقي هذا الاسم محفوظًا لدينا حتى الآن في كلمة «دميرة»، وهو وقت إصلاح الأرض للفيضان في شهر مسرى بالفأس.

ومن لفظة فأس هذه اشتق المصري كلمة «مرو» أي المشتغلين بالفأس وهم الفلاحون؛ ولذلك صدق القول: «كل فلاحٍ مصريٌّ وليس كل مصريٍّ فلاحًا.»

خنو: (كنو) ولفظة «خنو» معناها الأرض الداخلة أو الوجه القبلي، ويقابلها لفظة «حز» أي الأرض الظاهرة، وبعد ذلك أصبحت تُطلق على كل مصريٍّ؛ لأنها مكونةٌ عن كل الأقطار الأخرى، وفعلًا بقيت في عزلةٍ مدةً طويلةً نسبيًّا.

أخت: الأرض الطيبة، أو تُسمَّى «تا أخت»، وهذه عبارةٌ تُطلق على مصر كثيرًا، وقد قدم لها الدكتور «حزين» كتابه عن عصر ما قبل التاريخ بقوله: إلى أرض مصر الطيبة.

حور أدبو: معناها شواطئ الإله حور؛ أي شواطئ النيل.

سبات حور: مقاطعات الإله حور.

باقت: معناها العين المقدسة، وأظن أنَّ هذه الكلمة كنايةٌ عن عين «حور»، التي كانت أعظم شيءٍ قدمه «حور» لوالده «أوزير» بعد انتصاره على «ست» قاتل والده؛ فهي تدل على كل الخيرات.

وكان الوجه البحري وحده يُسمى «تا محبت» أرض الشمال، والوجه القبلي يُسمَّى «تا شمع» أرض الجنوب.

أمَّا لفظة «أجبت» الإفرنجية فأرجح الأقوال أنها مأخوذةٌ من كلمة «حا كابتاح»، وهو اسم بلدة منفٍ بإطلاق الجزء على الكل. وقد تُسمى مصر أحيانًا «حب ن. ساس» إقليم الستة أيام أو إقليم الخمسة أيام؛ أي أيام النسيء للأشهر القمرية.

التدرج الذي أدى إلى تكوين المقاطعات

أهل البادية الرحَّل ليس لهم متاعٌ سوى العقار المنقول، ولأجل أن يسهل علينا ذكر الأسباب التي نستقي منها معلوماتنا عن عصر ما قبل التاريخ في مصر بصورةٍ محددةٍ، نرى أنه من المهم أن نبين باختصار صورةً عن تكوين الأفكار الفطرية القانونية في المجتمعات الناشئة؛ فالإنسان يصبحُ مالكًا للشيء الذي يكون في قدرته أن يحافظ عليه؛ ولذلك لا يتأتى له إلَّا بعد أنْ يضعه بيده أو يستولي عليه من الغير؛ ولذلك فإن كل رجلٍ يصبح مالكًا لامرأةٍ أو عدة نساءٍ قد استولى عليهنَّ. وتختلف العلاقات بين الرجال والنساء حسب عيشة القوم الرحَّل؛ فإنهم إما يكونون جماعاتٍ أو متفرقين، ففي الحالة الأولى يسود الاختلاط الجنسي؛ ومن ثمَّ يصبح والد الطفل مجهولًا، ويُنسب إذن الولد لأمه، وكانت تلك هي الحال السائدة، غير أنَّ الأمومة هي نتيجةٌ لحقيقةٍ وقعت، والمرأة تجري وراء حماية أخيها لها، والأخ بدوره يقف بجانبها بهذا المظهر نفسه. وقد كان ذلك يحدث في زمنٍ كان فيه كل من الحماية والملكية لفظين مترادفين، فكان الأخ بذلك سيد أخته وربَّ أطفالها.

والواقع أنَّ الحاجة للأمن ولسيادة السلام بين رجال الجماعات قد أفضت إلى إيجاد قاعدةٍ أساسيةٍ ترتكز على أفكارٍ تسحر القلوب، وسرها الاختلاط الجنسي. بذلك كانت عادة عدم التزوج من خارج أفراد الأسرة أو العشيرة لتجنب قيام المشاحنات بين الرجال، وتحديد عدد النسوة اللائي كان يمكن لكل رجلٍ أنْ يستوليَ عليهن. ومع ذلك نجد أنَّ الأسرة عند الرحَّل المتفرقين — وكان هذا أمرًا مؤقتًا — تظهر تحت سيطرة الرجل الذي كان يصحب معه في ترحاله امرأةً أو عدة نساءٍ؛ فكان بطبيعة الحال يسهر على حمايتهنَّ وحماية أطفاله الذين وُلدوا له منهنَّ. ومن هذا نرى أنَّ أول صورةٍ كانت ترتكز على ملكية الرجل للمرأة، ومما لا شكَّ فيه أنه من نتائج المؤسسات الزراعية الأولى الاستقرار مؤقتًا في بقعةٍ من الأرض، وهو أمرٌ حتمته الزراعة. على أنَّ هذا الاستقرار تفريقٌ لشمل الجماعات؛ ومن ثم كان تكوين الأسرة؛ فالرجل يعيش على حقوله ومعه زوجاتٍ، ولكن الزراعة تحتاج إلى أيدٍ عاملةٍ، وبذلك تصبح الأولاد ثروةً له. ومنذ ظهور تلك الخطوة تصير الأسرة أكثر ارتباطًا؛ إذ يحرص الرجل على استمرار بقاء أولاده معه؛ لأنهم صاروا أعوانه في مهام الحياة. وقد استقر المصريون بصورةٍ نهائيةٍ في وادي النيل في العصر الحجري المتوسط، والنتائج الشرعية لاستقرار العشيرة عديدةٌ مركبةٌ؛ فالنظام الأسري الذي كان قد تكوَّن نهائيًّا في ظل النظام الشبه الزراعي أو الشبه الرعائي، كان من نتائجه تأليف جماعاتٍ

من الأُسر تربطها ببعضها البعض رابطة الدم. وقد تكون فيها عشائر منحدرةٌ أو شبه منحدرةٍ من جدٍّ واحدٍ مشتركٍ، ففي مثل هذه الأسر يكون الأب هو صاحب السيادة المطلقة والمالك لزوجته وأولاده، وهو الممثل الوحيد لكل أهله، كما أنه يكون سيدهم وقاضيهم الذي يفصل بينهم، ويظهر سلطانه المستمد من قوته عليهم في بادئ الأمر بصفةٍ ملموسةٍ.

على أنَّ هذا السلطان لا يستمر مدةً طويلةً إلَّا بقدر استمرار قوته على جعل نفسه محترمًا بينهم، فإذا طعن الأب في السن أو خارت قواه، فإن ابنه الأكبر يحتل مكانته، وأولاده الذكور يؤسسون أسراتٍ متميزةً بعضها عن بعض. وتكوين العشائر التي تنحدر من جدٍّ واحدٍ تأتي بنتائج جديدةٍ؛ فوجود العشيرة مفروضٌ فيه حتمًا وجود اجتماعاتٍ تُعقد بين رؤساء الأسرات؛ فيجتمعون لتقرير مصالحهم المشتركة؛ وهم بذلك يتعاضدون معًا للمحافظة على سلطانهم المتبادل، ويؤلفون مجلسًا يمثِّل فيه كل عضوٍ أسرته، على أنَّ ذلك التمثيل لا يدل على أنَّ هذا العضو هو أقوى فرد في أسرته، ولكن يدل على أنه الوالد فحسب؛ ومن ثم تكتسب السلطة الأبوية بهذه الصورة صبغةً خلقيةً، هذه الصورة لا يرجع أصلها للقوة ولكن للتشريع؛ فكل خلافٍ ينشأ داخل الأسرة يفصل فيه الأب بسلطانٍ لا ينازعه فيه أي منازعٍ، ولكن إذا قامت منازعاتٌ بين الأسر نفسها فليس لإنسانٍ ما السلطان الكافي للفصل فيها؛ ومن ثم كان لا مناصَ من إشعال نار الحروب الداخلية بين الأسرات.

وقد أُنشئ مجلس آباء الأسرات أو مجلس شيوخهم ليتوسط في حل المنازعات، ولكن لما كان هذا المجلس ليس له أية سلطةٍ مباشرةٍ على الأسرات، فإنه كان يلتجئ إلى العاطفة الدينية لمساعدتهم، وهذه العاطفة ترجع في أصولها إلى قرابة الدم التي كانت موجودةً بين أعضاء العشيرة كلها، والأفراد الذين على الفطرة لهم آراءٌ دينيةٌ يعتنقونها، فهم يعبدون قوى الطبيعة العظيمة ويهابونها، وهم يخافون الموت، ويخشَوْنَ بأس الأموات وبخاصةٍ أمواتهم؛ وذلك لأنه من بين هؤلاء الأموات جدُّ العشيرة؛ أي أول والدٍ للأسرة، وهو الفرد الذي يتعبد إليه كل نسله، فهو الذي تتجه إليه كل تضرعات العشيرة، ويرجع إلى سلطانه لسيادة السلام بين الأسرات، كما أن سلطة الأب تجعل الوئام يسود بين أولاده وأحفاده. ومن ذلك نرى أنَّ الأمن يصبح ممثلًا في الجد المشترك للأسرات، فهو الضامن للسلام؛ لأن الكل يخافه ويحترمه، فباسمه يمكن لمجلس شيوخ الأسرات أن يتدخل بصورةٍ ظاهرةٍ عند قيام أي عداءٍ، ويرشدهم للسلام بدلًا من استمرار الحروب الداخلية أو الشرع في إشعال نارها، فيتقاضَوْنَ فيما بينهم، ويعقدون معاهدات صلحٍ، يُشترط فيها أنْ يدفع المعتدي ديةً للمعتدَى عليه. وهكذا في صورة هذه الوثيقة ظهرت فكرة العقد الذي به يدفع أحد

المعتدين ثمن نزوله عن الانتقام الذي يتخلى الطرف الثاني عن القيام بتنفيذه ضد عدوه. وهذا العقد الخاص يكون مصحوبًا باستنجاد الجد حتى تحل لعنته على مَنْ يخلُّ بالتعاقد؛ فالعقد إذن قد ضمن احترامه «لليمين»؛ ومن هذا يتضح لنا أنَّ عبادة الجد ليست هي المنبع الأصلي للتشريع، بل هي تصديقٌ للقانون، وكما أنه لا يوجد قانون من غير تصديقٍ عليه، فإنه كذلك لا يوجد قانون إلَّا لأفراد متدينين بدينٍ واحدٍ، الذي يرتكز على وحدة الدم، ثم تنزل عنها رويدًا رويدًا لاعتناق وحدة التعبد لدينٍ واحدٍ تصبح وحدةً قانونيةً. وكما أن جماعاتٍ من الأسر تؤلف عشيرةً، فإن مجموع عشائر يكوِّنُ كذلك قبيلةً. على أننا لا نتكلم هنا عن جماعاتٍ غير معينةٍ قد خلقتها الصُّدَف، بل الواقع أنَّ القبيلة هي طائفة جماعاتٍ؛ أي جماعاتٍ دينيةٍ وقانونيةٍ يجمعها نظامٌ خاصٌّ، غير أنه في داخلها تحتفظ كل عشيرةٍ باستقلالها، ومن الجائز أنَّ هذه العشائر يكون بينها صلات دمٍ تربطها، وقد تكون تلك الصلات معدومةً، وقد يجوز أنَّ سبب اختلاط تلك واحدٌ مشتركٌ، أو راجعٌ إلى رابطة قرب الجوار، أو يرجع إلى ضرورةٍ حتَّمها حب الدفاع عن النفس، والضرورة تقضي أنْ تأخذ القبيلة لونًا، وتتميز بعبادةٍ واحدةٍ. وقد رأينا أنه لا يوجد قانون إلا بين عباد إلهٍ واحدٍ. والواقع أن القبيلة في الأصل هي جماعةٌ من الناس يربط أفرادَها بعضها البعض رابطةٌ وثيقةٌ، هي الدفاع عن النفس، ولها قوانين والتزامات، وعلى ذلك لابدَّ لأفرادها أنْ يعتنقوا ديانةً واحدةً فضلًا عن عبادة جدهم الأكبر، وهذه الديانة إمَّا أنْ تكون ديانة عشيرةٍ أقوى من العشائر الأخرى التي ضمن القبيلة، وإمَّا أنْ تكون ديانةً جديدةً، قد أُخذت عن قبيلةٍ أجنبيةٍ، أو عبادة قوًى من قوى الطبيعة.

وبهذه الطريقة تتسع فكرة التماسك الديني، ويوضع فوق الجد المقدس عند العشيرة إلهٌ آخر أعظم منه قوةً يسيطر على كل القبيلة؛ وذلك لأن كل نفوذه يكون أعظم انتشارًا، وليس لهذا الإله الجديد صبغة عبادة الجد؛ ومن ثمَّ تنفصل الديانة الحقيقية عن عبادة الجد القديم، فهي ليست متصلة بروابط الدم، كما أنَّ سلطانها الذي هو في الواقع أعلى وأسمى معنًى من ديانة الجد يرتكز على قوة الإله.

وعلى ذلك نجد أنَّ القانون الذي يرتكز على العبادة قد خطا خطوةً عظيمةً، وامتد سلطانه على كل الذين يتعبدون إلى نفس الإله سواء أكان المتعبدون أقارب فيما بينهم أم غير أقارب. ونظام القبائل قد تأسس في عهد الفطرة، ولا شكَّ أنَّ المصريين الذين استوطنوا وادي النيل وقتئذٍ كانوا مقسمين إلى قبائل.

واستيطان القبيلة في مكانٍ معينٍ يضع أمامَنا سلسلة مسائل جديدة:

(١) يجب على القبيلة أنْ تجعل عشائرها يعيشون على أرض إقليمٍ محدد.
(٢) يجب أنْ نضمن سلامتها.

أمَّا فكرة الإقليم التي لم تكن قد نشأت بعدُ قط، فإنه كان لابُدَّ من إبرازها إلى حيز الوجود؛ إذ كانت القبيلة بأكملها تهتم بالمحافظة على كيانها.

ويُضاف إلى الفكرتين السابقتين — وهما رابطة الدم والديانة — رابطةٌ ثالثةٌ جديدةٌ أوجدتها البيئة التي تعيش عليها القبيلة.

وكان على القبيلة أنْ تنظم نفسها لتضمن حمايتها من كل شرٍّ؛ فالرئيس الحربي الذي لم يكن يُنتخب فيما سبق إلا في الأوقات العصيبة أصبح الآن ذا وظيفةٍ ثابتةٍ، وتمتد سلطته في زمن الحرب على كل الرجال الأشداء آباءً كانوا أم أولادًا. وعلى ذلك ظهرت بجانب سلطة الوالد سلطةٌ أخرى أسمى مكانةً هي سلطة رئيس الإقليم، وتلك السلطة تكوِّن أول سلطةٍ للقوى العامة. وهكذا ينفصل القانون العام، والقانون الخاص — والثاني خاضعٌ للأول — عن بعضهما شيئًا فشيئًا. ولما كانت القبيلة مهددةً في استمرار بقائها، فإنها كانت تنظم لنفسها مكانًا مختارًا متفقًا عليه لمقاومة المعتدي؛ فكان رئيسها الأعلى يتربع عرش رئاسة جمعية القبيلة المؤلفة من رؤساء العشائر والأسرات. وفي هذا المكان المختار يحتفل القوم بإقامة الصلاة على مذبح إله القبيلة، وعندما يصبح هذا الرئيس موطد القدم في مكانته، فإنه يصير بطبيعة الحال ملكًا على كل القبيلة. وهو بهذا الوصف لا يخرج عن كونه الرئيس الأول لرؤساء العشائر، أما باتخاذه صفة الكاهن الأكبر والقائد للجيش، فإنه يصبح صاحب سلطةٍ في القبيلة لا ينازعه فيها منازِعٌ، وعندما تتعبد القبيلة أو عند اتحاد عدة قبائل لمعبودٍ واحدٍ، وتكون على دينٍ واحدٍ منفردٍ، وتكون في الوقت نفسه ملتفة حول ملكٍ واحدٍ، فإنها تنتقل إلى ما نسميه المدينة أي المقاطعة. على أنَّ العشائر تستمر في المدينة متميزة بعضها عن البعض الآخر، وأهل تلك العشائر هم الذين تتألف منهم المدينة.

وتقسم المدينة أو القبيلة أرضها المنزرعة في نوباتٍ معينةٍ بين العشائر، كلٌّ منها حسب حاجتها؛ حتى يتسنى لها بذلك استمرار بقاء جميع أعضائها، ولكن قد دفع العشائر على مرِّ الأيام حب استقرارهم في إقليمهم، كذلك حب الأمن الذي كان يزداد في نفوذهم قد دفعهم إلى تحسين مؤسساتهم وإتقانها؛ فحل بذلك البيت مكان الكوخ الذي كان يأوي الأسرة المتناسلة من جدٍّ واحدٍ ملتفة حول مذبح الأسرة. وكان يُقام بجوار بيت الأسرة

مباشرةً حظيرةٌ؛ لتقيَ قطعانهم وأنعامهم، وكان البيت والحظيرة الملاصقة به يُبنيان من جذوع الأشجار والحمأ المسنون واللبن، وهذه الأشياء هي عقارٌ قد صنعه أعضاء العشيرة؛ فهي إذن ملكٌ لهم، كما يملكون مثلًا مواشيها أو المحصول الناتج من أرضها. وعلى ذلك أصبحت هذه الأشياء مِلكًا للعشيرة، لا يمكن أحدٌ أن ينتزعها منها. ومن جهةٍ أخرى صار لا يمكن تقسيم الأرض التي في حوزة العشائر بالدورة من جديد فيما بين أفرادها؛ لأن كل واحدٍ منهم أصبح له مركزٌ، وبيته في وسط قطعة الأرض التي هي نصيبه الخاص، وحينما تصير هذه الأرض في قبضة العشيرة نهائيًّا فإنها تصبح بهذه الكيفية متاعها، ولم يكن لها فيها من قبل غير «الاستيلاء»؛ ومن ثم برزت إلى حيز الوجود فكرة العقار الثابت، ولكن بيت العشيرة يصير في القريب العاجل غير كافٍ لإيواء سكانه؛ فالأسر إذن — التي تقسم العشيرة أرضها بينها — تقيم بدورها بيوتًا لنفسها؛ وبهذه الطريقة تنتقل الملكية الثابتة من العشيرة للأسرة التي يمثلها رئيسها وهو الأب. وقد تصبح الأسر كلها متساويةً، وتبقى كذلك إلى الوقت الذي ينقطع فيه تقسيم الأراضي بين الأسرات في دوراتٍ معينةٍ، وعندئذٍ تتفاوت عن بعضها البعض. وتبقى الأراضي مدةً طويلةً لا يمكن أحدٌ أنْ يتصرف بالبيع، ولكن يستولي عليها الابن بعد موت أبيه، وعندئذٍ تُقسم إلى أنصبةٍ يختلف عددها بقدر عدد الأسر الجديدة التي تنشأ من نفس الأسرة.

وكانت الإناث ترث العقار المنقول، ولكن كنَّ بطبيعة الحال لا يشتركن في إرث الأرض؛ وذلك لأنهن — بسبب زواجهن — ينقلنها إلى أسرةٍ ثانيةٍ. وقد كان هذا من الأمور المستحيلة؛ لأن الملكية كانت لا توجد إلَّا إذا كانت تحميها ديانة الأسرة. وعلى ذلك فإنها كانت مرتبطةً ارتباطًا لا انفصام له بعبادة الجد؛ أي النسل من الذكور، ولم يلبث أن أوجد موضوع الوراثة بين الأسرات عدم مساواةٍ كبيرةٍ؛ فدلَّ ذلك بوجهٍ خاصٍّ على أنَّ بعضهم كان أكثر إنتاجًا من البعض الآخر.

وبذلك أصبح العقار الثابت يفصل الأسرات التي من عشيرةٍ واحدةٍ إلى أغنياء وفقراء؛ ومن ثم ظهر عدم المساواة الاجتماعية؛ فاستيطان الأرض إذن من نتائجه أن يجعل التربة الأساس للحياة العامة والحياة الخاصة، وذلك عندما يجلب معه فكرة الحقوق العامة للأقاليم، وفكرة الحقوق الخاصة لملكية العقار الأسري الثابت، وزيادةً على ذلك ينتج عن الاستيطان في الأرض ضمانٌ جديدٌ، وأعني به ضمان الجوار؛ إذ لا يمكن لأسرتين متجاورتين أن تعيشا جنبًا لجنبٍ دون أنْ تختلطا معًا؛ فمجاري المياه ونظمها وحرم الأراضي لا بدَّ أن تنشأ بينهما منافع مشتركةٌ منذ القدم؛ ومن ثم نشأ ضمانٌ قويٌّ بينهما. وليس من

الضروري أن تكون هاتان الأسرتان من عشيرةٍ واحدةٍ؛ فالضمان الذي ينشأ من الجوار لا يجب أنْ يكون منشؤه وحدة الدم أو احترام ديانة الجد. على أنَّ هذه الرابطة لا تقضي على الرابطة القديمة التي نشأت عن رابطة النسل وهي تختلط معها أحيانًا، ولكن من جهةٍ أخرى تنتزع منها صبغتها الاجتماعية، ورابطة النسل تستمر في إيجاد رابطةٍ دينيةٍ بين أفراد العشيرة. أما رابطة الجوار فإنها توجد بين المتجاورين مهما كانت حالتهم من روابط اجتماعيةٍ؛ فرؤساء الأسر المتجاورة يجتمعون فيما بينهم ليقرروا إنشاء الطرق وحفر الترع، وكذلك لتبادل محاصيلهم الزراعية؛ فينظمون من أجل ذلك سوقًا مشتركًا تُقام له الطرق الموصلة له، وكذلك يُبنى له مأوًى لحماية الأهلين والحيوان عند نشوب حربٍ أو نزول كارثةٍ؛ ومن ثم تنشأ القرية. وعلى ذلك فإن المدينة لا تُعتبر بعدُ مؤلفةً من اتحاد العشائر، بل كذلك يَحْتَمِل على وجهٍ خاصٍّ أنها مؤلفةٌ من اتحاد القرى.

ويعد أقوى الذكور الذين يعيشون في قلب هذه القرى — وأعني بذلك الأغنياء منهم — هم رؤساء الأسر الذين يُنسبون إلى جدٍّ واحدٍ، أمَّا الطبقة التي أقوى من أولئك فهم السادة والأشراف. والعضو الغني في عشيرته أو الشريف فيها يجعله شرفه أو غِناه رئيسًا. والظاهر أنه كان لكلٍّ من المقاطعات في العصر التاريخي مجلس سراةٍ، وهذا المجلس تشير متون الأهرام إلى أنه يرجع إلى عصر ما قبل التاريخ، فهل يسوغ لنا أنْ نقرر أنَّ أشراف هذه القرى الذين عاشوا في الأزمان السحيقة في القدم قد انتُخبوا من بين رؤساء العشائر القديمة؟ والواقع أنَّ الأرض قد أصبحت في أهميتها — بصفتها عنصرًا اجتماعيًّا — تقوم مقام رابطة الدم. والظاهر أن المقاطعة قد تم تكوينها تكوينًا حقيقيًّا في العصر الذي كانت فيه القرية بصفتها فكرةً إقليميَّةً، كانت قد أصبحت العنصر الهام في تكوين المدينة، واسم المقاطعة بالمصرية «سبات»؛ أي إقليمٍ محددٍ، كان يُمثَّل بالعلامة وهي تفسر بوضوح أنَّ المقاطعة كانت مقسمةً إلى مراكز مرسومةٍ على الخصب؛ أي مقسمةٍ إلى قرًى. وقد أراد بعض المؤرخين أن يرى في هذا الرسم صور تُرَع، ولكن إذا فرضنا أنَّ الحق في جانبهم، فإن حفر التُّرَع من جهةٍ أخرى لا يمكن إلَّا أنْ يكون نتيجة تضامن منافعَ قد تولدت عن حسن الجوار، وقد وصلت الحضارة في المقاطعة عند ظهورها لنا لأول مرةٍ إلى مستوًى عالٍ لا بأس به، فكانت آلاتهم — فضلًا عن أسلحتهم وأوانيهم المصنوعة من الحجر المصقول — تشمل الخزف والآلات، وأدوات الزينة المصنوعة من العاج والذهب والعظم والنُّحاس، أما النباتات فقد كان يُزرع منها القمح والشعير والكتان والأذرة وغير ذلك، وحيواناتها التي كانت تُربَّى تشمل الضأن والمعْز والبقر والكلاب والحَمِير، وقد أُقيمت

السدود ومَخَرت السفن عُباب النيل. أما وادي النيل نفسه فقد أُصلح، وكانت المقاطعة في نظر بعض المؤرخين هي حوض ريٍّ استُخدم كإطارٍ لإقليمٍ زراعيٍّ، وهذا ما يؤكد بوضوحٍ وجود نظام القرى قديمًا.

وإذن قد كان للأرض الْقِدْح الْمُعَلَّى في نمو العشائر المصرية؛ إذ هي التي قد حددت القرى، ومن المحتمل أنها قد وضعت الحدود النهائية للمقاطعات؛ فتغيرت بذلك الأقسام القديمة التي كانت بين القبائل والعشائر، وعلى ذلك يكون من المحقق أنَّ المقاطعات المصرية في الوقت الذي تكوَّن فيها اسمها قد وصلت إلى معرفة حالتيها القانونية والاجتماعية، وهاتان الحالتان هما اللتان نشأ عنهما في وقتٍ واحدٍ الضروريات التي تنجم عن نظامٍ زراعيٍّ قد وصل إلى حدٍّ ما من الكمال.

أصل المقاطعات وتكوينها

والواقع أنه ليست لدينا أية وثائق مدونةٍ عن أصل نشأة الشعب المصري القديم إلا ما قصته علينا الخرافات والأساطير التقليدية المتوارثة، وكل ما يمكن معرفته في هذا الصدد هو أن البلاد المصرية على ما يظهر كانت تعيش في زمن العصر الحجري القديم عيشة القوم الرعاة على أديم الهضبتين اللوبية والعربية؛ أي الغربية والشرقية اللتين تكتنفان وادي النيل. ولا بُدَّ أنه بعد نهاية هذا العهد قد تكونت طبقاتٌ من الغرين على أديم الوادي، حيث كان القوم ينشئون مؤسساتٍ قد كشفت عنها الحفائر التي قام بها العلماء حديثًا تحت تربة البلاد على عمقٍ يتراوح بين ٢٠ و٣٠ مترًا من سطح الخصب الحالي؛ مما جعلنا نقدِّر عمر تلك المؤسسات بما يقرب من ١٦٠٠٠ سنة على وجه التقريب أو التخمين.

وتدل المعلومات الأثرية التي في متناولنا حتى الآن على أنَّ البلاد المصرية كانت مقسمةً إلى أقسامٍ إداريةٍ منذ عصر ما قبل الأسرات؛ مما يدل على أن التقسيم الإداري والسياسي الذي ظهر في العهد التاريخي كان سائدًا في البلاد معمولًا به قبل ظهور الكتابة؛ فقد وجدنا أنَّ الشارات التي كانت تعتبر فيما بعد أسماء للمقاطعات المصرية في العهد التاريخي مرسومة على أواني الفَخَّار التي عُثر عليها من عهد ما قبل الأسرات.

وقد لاحظنا كثرة بعض هذه الشارات عن غيرها؛ مما دلَّ على أنه من الجائز كان لها أهميةٌ تفوق غيرها في المكانة، وذلك ما أثبتته النقوش التاريخية فعلًا فيما بعد، يُضاف إلى ذلك أنَّ هذه الشارات الرمزية الدالَّة على تلك الأقسام السياسية قد بقيت طوال عصور

التاريخ المصري تدل على نفس الإقليم الذي رمزت له رغم ما حدث في البلاد من تقلباتٍ سياسيةٍ وتغييراتٍ إداريةٍ ودينيةٍ واجتماعيةٍ.

والواقع أنَّ معظم هذه الشارات الدالة على الأقاليم المختلفة التي قُسمت إليها البلاد، كانت كل منها في الأصل شارةً لعشيرةٍ أو قبيلةٍ كانت قد تكونت في وادي النيل قبل العصر التاريخي، وهذه الشارات كانت إما صور حيوانٍ أو شجرٍ أو شيءٍ آخر يدل على مظهر من مظاهر الطبيعة التي كان يلجأ الإنسان لعبادتها في بادئ الأمر لميزةٍ خاصةٍ امتازت بها، وذلك قبل أنْ يتكون ضميره، وينظر إلى العالم الداخلي في نفسه، ويَفهم معنى الله على حقيقته؛ ولذلك كانت هذه الشارات في بادئ الأمر بمثابة معبوداتٍ عند المصري في أول ظهوره على أديم وادي النيل.

والواقع أننا في بداية عصر ما قبل التاريخ نجد أنَّ البلاد المصرية كانت مقسمةً إلى عدة أقاليم أو مقاطعاتٍ كما سُمِّيَتْ بَعْدُ. وقد سمَّى المصريُّ المقاطعةَ بلغته «سبات»، وهذه اللفظة تعني في الأصل قسمًا، ونفس كتابتها بالمصرية القديمة يدل دلالةً واضحةً على معناها؛ إذ هي عبارة عن شكلٍ مستطيلٍ قُسم بخطوطٍ متوازيةٍ وأخرى عموديةٍ عليها هكذا ▦.

وقد وجدنا عددًا عظيمًا من شارات هذه المقاطعات على فَخَّار ما قبل الأسرات، ووجدنا واحدةً منها على لوحة «نعرمر» التي يُعد من أوائل ملوك الأسرة الأولى. وقد وجدنا بعض هذه المقاطعات مكتوبة لأول مرةٍ في نُقوش أحد كبار رجال الدولة في الأسرة الثالثة وهو المسمى «متن». وفي عهد الأسرة الرابعة عثر الأستاذ «ريزنر» في معبد الملك «منكورع» على عدة مجاميع من التماثيل الثلاثية، كل مجموعةٍ منها تعتبر رمزًا لمقاطعةٍ، وكانت كل مجموعةٍ تمثل الملك والملكة، ثم الإله أو الإلهة التي يُرمز بها للمقاطعة، ويُشاهَد على رأس هذا الإله أو الإلهة رسم الشارة التي تدل على اسم المقاطعة؛ مما يدل على أن هذا النظام الإداري في تقسيم البلاد إلى مقاطعاتٍ كان متبعًا في طول البلاد وعرضها؛ فمثلًا نجد أن الأرنب كان يُرمز به للمقاطعة الخامسة عشرة من الوجه القبلي «الأشمونين الحالية»، وكذلك الصولجان كان يرمز به للمقاطعة الرابعة وهي الأقصر الحالية. غير أنه مما يؤسف له جد الأسف أنَّ تلك المجاميع المنقطعة القرين التي عثر عليها الأستاذ «ريزنر» ليست كثيرةً؛ إذ لم نجد منها إلَّا أربع مجموعاتٍ كاملةٍ، وقطعًا من مجموعاتٍ أخرى، وتوجد ثلاث من المجموعات السليمة في متحف القاهرة والرابعة في متحف «بوستون». وفي عهد الأسرة الثامنة وجدنا لأول مرةٍ في التاريخ المصري منذ البداية حتى ذلك العهد قائمةً تامةً بأسماء مقاطعات الوجه القبلي، وعددها ٢٢ مقاطعة، كما وجدناها في القوائم التقليدية الدينية فيما بعد.

هذا، وقد وجدنا بعض أسماء المقاطعات في الوجه القبلي والوجه البحري مذكورةً في نقوش «متون الأهرام»، والمتون التي عُثر عليها في عهد الدولة القديمة. وقد أُشير في متن مقبرة «عنخ بي» مدير الرسائل الذي يرجع تاريخه إلى الأسرة السادسة، بأن هذا العظيم كان يحكم مقاطعات مصر الوسطى؛ أي من المقاطعة الثانية عشرة إلى الثانية والعشرين تقريبًا من الوجه القبلي.

والواقع أننا لم نعثر على قائمةٍ تامةٍ بأسماء المقاطعات جميعها في الوجهين القبلي والبحري إلى أن عُثر على القائمة التي في معبد «سيتي» الأول بالعرابة المدفونة، وأخرى في معبد «رعمسيس» الثاني في نفس الجهة، وثالثةٍ في معبد «الكرنك» غير أنها مهشمةٌ. على أننا لم نتعرف من تلك القوائم العدد الرسمي التقليدي الذي كان يُظن أن البلاد منقسمةٌ إليه منذ عصر ما قبل التاريخ (؟) وهو ٤٢ مقاطعةٍ، منها ٢٢ في الوجه القبلي و٢٠ في الوجه البحري. وهناك طائفةٌ كبيرةٌ من علماء الآثار والتاريخ المصري القديم يظنون — بل يعتقدون — أنَّ هذا هو العدد الأصلي للمقاطعات؛ وذلك استنادًا إلى ما جاء في النقوش التي يُطلق عليها الآن خطأً اسم «كتاب الموتى»، وهو الذي بدأ يظهر في عالم الوجود في عهد الأسرة الثامنة عشرة؛ إذ يذكر لنا أنه كان يجلس في محكمة «أوزير» يوم القيامة اثنان وأربعون قاضيًا، كل واحدٍ منهم يمثل مقاطعةً من المقاطعات التي انقسمت إليها البلاد كما يدعون وقتئذٍ، غير أنَّ ما لدينا ممن القوائم التي عُثر عليها من عهد الأسرة التاسعة عشرة لا ينطبق على هذا العدد، وبخاصةٍ فيما يخص الوجه البحري؛ إذ كل ما لدينا من وثائق لا يدل على أنَّ عدد المقاطعات في العهد الفرعوني حتى الأسرة التاسعة عشرة لم يتخطَّ أكثر من ١٦ مقاطعةٍ. نعم، وجدنا أنَّ قائمة «سيتي الأول» بالعرابة المدفونة الخاصة بالوجه البحري قد رُسم عليها ثلاثون شخصًا جغرافيًّا، يمثل كلٌّ منها النيل، وكلٌّ واحدٍ منها يحمل على رأسه اسمًا يدل على إقليمٍ أو مكانٍ جغرافيٍّ، وذلك بدلًا من العشرين مقاطعة التقليدية التي وصلت إلينا من عهد البطالسة، ولكن عندما فحص العالم «دَارِسِي» هذه الأشخاص وما تحمله من أسماء وصل إلى معرفة أنَّ سبعةً منها تمثل فروع النيل التي ذكرها مؤلفو اليونان والرومان فيما بعد، وقد بقي من هذه الأسماء ثمانيةٌ لم تُحقَّق بعد. وكذلك لوحظ في هذه القائمة أنَّ أسماء المقاطعات ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ لم تُذكر في هذه القائمة بين المقاطعات كما نعرف أسماءها فيما بعد. والواقع أنَّ هذه القائمة لم تذكر لنا إلَّا ١٦ مقاطعة، وربما كانت السادسة عشرة هي المهشمة في هذه القائمة.

أمَّا مقاطعات الوجه القبلي فقد بقي عددها لا يتغير منذ الأسرة السادسة، ويجوز قبل ذلك؛ وربما يرجع السبب في هذا أنَّ وادي النيل بين «منف» و«أسوان» كان ضيقًا، مما ساعد على تثبيت عدد المقاطعات تثبيتًا لا تغير فيه من الجنوب إلى الشمال؛ ولا غرابة في ذلك إذ إنَّ الصحراء التي تكتنف الوادي من جانبيه كانت عائقًا منيعًا، ولا تزال حتى الآن كذلك عائقًا في توسيع رقعة الأرض المنزرعة، وتغيير عدد المقاطعات تبعًا لذلك، وسنعود إلى الكلام في هذا الموضوع ثانيةً.

أمَّا في الدلتا فإن الأحوال كانت مختلفةً تمام الاختلاف؛ إذ أنَّ الأرض الخصبة فيها كانت شاسعة الأرجاء، ويمكن بشيءٍ من المجهود القليل اكتساب أرضٍ منها للزراعة وضمها إلى رقعة الجهات المعمورة؛ ومن أجل ذلك نجد ترتيب المقاطعات وعددها مختلفًا في كل القوائم التي وصلت إلينا من العهد الفرعوني، وهذا خلافًا لما نجده في الوجه القبلي؛ إذ نرى أنَّ المقاطعات مرتبةٌ من الجنوب إلى الشمال كأنها عِقْدٌ نُظمت حَبَّاتُه، كلٌّ في مكانها الأصلي، على حين أننا نجد حتى في القوائم القديمة جدًّا أنَّ الترتيب في الوجه البحري في وضع المقاطعات مفقودٌ، وبخاصةٍ في القسم الشرقي من الدلتا؛ فنجد مثلًا أنَّ المقاطعة الأولى منها تجاور المقاطعة الثالثة عشرة، والمقاطعة العشرين تجاور المقاطعة الرابعة عشرة وهكذا.

كل هذا يدل على أنَّ تنظيم الدلتا الإداري والسياسي لم يتمَّ إلَّا ببطءٍ كبيرٍ، وأنَّ عدد مقاطعاتها كان لا يزال ١٦ حتى عهد الأسرة الثانية عشرة، وحتى في الأسرة التاسعة عشرة لم تتجاوز هذا العدد، وذلك إذا صدقنا ما جاء في قائمة «سيتي» الأول — أمَّا من جهة الترتيب فكان كذلك يختلف من قائمةٍ لأخرى، اللهم إلَّا في القائمتين اللتين عثرنا عليهما حديثًا؛ فيظهر لنا أنَّ الترتيب فيهما كان متفقًا في كليهما، ولا يمكننا الجزم بذلك؛ لأن بعض المقاطعات في كلٍّ قد وُجد مفقودًا، ولكن شواهد الأحوال تشعرنا بأنهما كانتا متفقتين في الترتيب تقريبًا.

ومع أنَّ عدد المقاطعات في الوجه القبلي كان ثابتًا في العهد الفرعوني، فإننا على الرغم من ذلك نجد فيه أحيانًا بعض الشذوذ؛ فنجد العدد قد يزيد أو ينقص ولو ظاهرًا؛ فمثلًا نجد في بعض القوائم أنَّ المقاطعتين ١١، ١٩ قد حُذفتا من العدد الأصلي؛ ويرجع ذلك لأسبابٍ دينية، وتفسيرها أنَّ هاتين المقاطعتين كانتا تنسبان للإله «ست» الذي يمثل الشر؛ فكان الكاتب يحذفهما تشاؤمًا، وعاصمة المقاطعة الأولى منهما هي بلدة «شطب» الحالية، وعاصمة المقاطعة الثانية بلدة «البهتا». كذلك من جهةٍ أخرى نجد في قائمة «رعمسيس الثاني» بالعرابة المدفونة أنه قد زِيد إقليمان جديدان على عدد المقاطعات الاثنتين والعشرين،

واحدٌ منهما بين المقاطعة الرابعة والخامسة؛ أي بين «الأقصر» و«قفط»، والثاني بين المقاطعتين ١٤، ١٥؛ أي بين «القوصية» و«الأشمونين».

ويمكننا من كل ما سبق أنْ نستخلص أنَّ العدد الرسمي للمقاطعات وهو ٤٢، قد يجوز أنه كان موجودًا في العهد الفرعوني في صورةٍ دينية، وإنْ لم نعثر عليه بصورةٍ كاملةٍ في العهد الفرعوني في القوائم التي وصلت إلينا إلى الآن. على أنَّ القوائم التي ذكرت لنا أسماء المقاطعات كاملةً ترجع كلها للعهد الإغريقي الروماني، ولا بُدَّ أنها ترتكز على أصلٍ دينيٍّ توارثه القوم منذ أقدم العهود، كما هو شأن المصري يحافظ على القديم ويضيف إليه ما يستجد دون مساسٍ به. ولا أدل على ذلك مما حدث في عهد «بطليموس التاسع» وهو الإسكندر الأول؛ إذ قد وصل عدد المقاطعات في عهده إلى تسعين مقاطعةٍ؛ فقد دوَّن هذا الملك على الجزء الأسفل من واجهة السور الداخلي لمعبد «إدفو» قائمةً بأسماء المقاطعات التي انقسم إليها القطر المصري، غير أننا نجد أنه قد أضاف إلى العدد التقليدي — وهو الـ ٤٢ للوجهين القبلي والبحري — ٢٨ إقليمًا، منها ١٤ للوجه القبلي و١٤ للوجه البحري. ومما يلفت النظر في ذلك أنَّ المصري قد راعى في ذلك الموازنة في القسمة بين الأرضين — أي الوجه القبلي والبحري — كما كان يفعل في كل الأمور. على أنَّ هذه الأقسام الجديدة أو المراكز كما يسميها بعض الجغرافيين ليست إلَّا أقاليم انتُزعت من المقاطعات الأصلية، ثم أصبحت مستقلةً في إدارتها، وربما قد حدث هذا التغيير لأسبابٍ اقتصاديةٍ وزراعيةٍ استلزمتها أحوال البلاد؛ فيلاحظ من هذا أنَّ المصري كان يعمل كل تغيير يريده مع المحافظة على التقاليد، وبخاصةٍ ما كان يمس الدين.

على أنَّ هذا التغيير المستمر في عدد المقاطعات كان أمرًا طبيعيًّا؛ فقد ذكر لنا كُتَّاب الإغريق أعدادًا مختلفةً تزيد وتنقص حسب الأحوال الاقتصاديَّة؛ فقد ذكر لنا «استرابون» مثلًا أنَّ عدد المقاطعات كان ٣٦، وذكر «بليني» أنه كان ٤٨، وقال «بطليموس»: إنه وصل إلى ٤٧.

وإذا كانت القوائم التقليدية التي وجدناها بأسماء المقاطعات على جدران معابد البطالسة ترجع في أصلها إلى منبعٍ فرعونيٍّ دينيٍّ قديمٍ — وهذا لا شك فيه — فإن التفسيرات الملحقة بهذه القوائم تكشف لنا النِّقاب عن حقائق جغرافيةٍ ودينيةٍ واجتماعيةٍ لم نعثر على جميعها بعد في نقوش العهد الفرعوني التي وصلت إلينا حتى الآن. ونحن نستقي تلك المعلومات من القوائم التي نقلها الأثري العظيم «هنري بركش» في قاموسه الجغرافي عن قوائم بمعبد «إدفو» وغيره ص١٣٥٨؛ فهو يذكر لنا أولًا الأسماء الرسمية

لمقاطعات الوجه القبلي، كل بشارتها، وعاصمة كل منها، والعضو الذي دُفن فيها من جسم الإله «أوزير»، والآلهة المحلية التي كانت تُعبد في المقاطعة، ثم أسماء معابدها، ولقب الكاهن الأعظم، والكهنة الآخرين الذين كانوا يخدمون في المعبد، ثم يذكر لنا اسم الكاهنة العظيمة، ثم اسم سفينة الإله التي كان يُحمل فيها وقت الأعياد، واسم الشجرة المقدسة التي كانت تُقَدَّس في عاصمة المقاطعة، ثم يذكر لنا قائمة بأسماء الأعياد المحلية التي كانت تُقام احترامًا للآلهة، ثم يذكر لنا أسماء الأشياء المحرَّم إتيانُها، ثم اسم الثعبان المقدس الخاص بكل مقاطعةٍ، وهو الذي كان يقوم بحراستها من الأعداء.

أمَّا عن طبيعة المقاطعة نفسها فتذكر لنا تلك القوائم أولًا: اسم القناة أو الترعة التي تروي المقاطعة، ثانيًا: الإقليم الزراعي، ويتألف من حقولٍ وكرومٍ تزرع، وهذا الإقليم هو أرضٌ تروى بالنيل، وبعضها يكون مرتفعًا وبعضها منخفضًا، حسب موقعها من النيل؛ فكأنه إذن يعطينا صورةً طبيعيةً للإقليم. ثم تذكر لنا الأراضي الواقعة على حدود المقاطعة عند حافَة الصحراء، وتشتمل على مناطق للرعي وأخرى لصيد البر وصيد الماء؛ لأنها غالبًا تكون مستنقعاتٍ؛ فالمقاطعة في الواقع هي منطقةٌ تُستغل زراعيًّا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى تُصرف منها الأمور الإدارية، حيث كانت السلطة التقليدية في يد إله العاصمة الذي كان يحمل لقب «نب»؛ أي رب المدينة، ويدير شئون حكومة هذا الإله حاكم المقاطعة أو الفرعون حسب الأحوال السياسية التي كانت تسود في البلاد. والواقع أنَّ السلطة في كل مقاطعةٍ كانت في جوهرها دينيةً، وكان حاكم المقاطعة أو الملك يمثل في هذه الحالة الإله.

كل هذه التفسيرات وجدناها ملحقةً بقوائم المقاطعات التي وُجدت منقوشةً على جدران معابد عصر البطالسة والعصر الروماني، غير أننا لم نعثر على مثلها مجتمعةً في العصور الفرعونية كما ذكرت من قبل، وقد أخذها علماء الآثار على أنها كانت كلها بتفصيلاتها منقولةً عن أصولٍ مصريةٍ عريقةٍ في القدم؛ أي أنَّ المصري كان جامدًا لم يتزحزح قيد شعرةٍ عما كان عليه منذ عصر ما قبل التاريخ. والواقع أنَّ المصري كان في الحقيقة محافظًا على القديم، غير أنه في الوقت نفسه كان يتمشى مع الزمن وما تقتضيه الأحوال وسنن الرقي، وإلَّا ما وصل إلى ما وصل إليه من الحضارة التي تُعد بحق الآن المنبع الأصلي لكل مدنيات العالم القديمة، وهي تلك الحضارة التي بُني عليها مجد العالم الحديث، ولا أدل على تمشي المصري مع مقتضيات الأحوال والزمان والمكان في رقيه وحضارته بخطًى ثابتةٍ تدرج نحو الرقي، من أننا إذا قرنَّا أحواله في عصرٍ من العصور بما يليه لوجدنا أنَّ الفرق شاسعٌ، وأنه ليس بالفرد الجامد الذي رسم لنفسه دائرةً منذ القدم ولم يخرج عن طوقها طوال عصورٍ تاريخيةٍ.

ولدينا وثيقةٌ هامةٌ عن نظام المقاطعات المصرية في عهد الأسرة الثانية عشرة تُثبت لنا صحة هذا الرأي. وقد أمكننا بعد نظرةٍ خاطفةٍ أنْ نستخلص منها بعض حقائق هامةٍ ذات علاقةٍ وثيقةٍ بالبلاد المصرية من الوجهة الجغرافية والدينية والزراعية، غير أنَّ هذه النواحي لا تزال تحتاج إلى درسٍ طويلٍ عنيفٍ، ربما استغرق زمنًا طويلًا، ولكني بعد محاولاتٍ شاقةٍ في درس متون هذه الوثيقة سأجتهد في أنْ أضعَ أمامَكم أهميتها، وما يمكن أنْ يؤديَ إليه درسها دراسةً وافيةً من نتائجَ جديدةٍ لتاريخ البلاد من الوجهة الجغرافية والدينية والزراعية.

والوثيقة التي أُشير إليها، هي قائمةٌ فريدةٌ في بابها بأسماء مقاطعات القطر المصري في أوائل حكم الأسرة الثانية عشرة، وقد عُثر عليها في ظروفٍ غريبةٍ في بابها جاءت عن طريقِ مَحْضِ الصُّدْفة. وتفصيل ذلك أنَّ المهندس «شفرييه» — مدير أعمال معبد «الكرنك» — عندما كان يشتغل في إصلاح البوابة الثالثة التي أقامها الفرعون «أمنحوتب الثالث» في معبد «الكرنك» للإله آمون، اتضح له أنَّ حشو هذه البوابة كان يتألف من أحجار معبدين: الأول منهما كان قد أقامه الفرعون «سنوسرت الأول» ثاني ملوك الأسرة الثانية عشرة، والثاني أقامته الملكة «حتشبسوت وتحتمس الثالث» زوج ابنتها حتشبست لنفس الإله «آمون» في الأسرة الثامنة عشرة. وقد وُجدت أحجار المعبد الأول الذي يرجع إلى الأسرة الثانية عشرة كاملةً تقريبًا، وقد عُثر على أحجارٍ كثيرةٍ من المعبد الثاني. ولا ندري لماذا استعمل «أمنحوتب» أحجار هذين المعبدين في بناء بوابةٍ لنفس هذا الإله، أكان ذلك خوفًا على أحجارهما من الضياع على يد العابثين أم كان ذلك اقتصادًا في قطع الأحجار؟

وعلى أية حالٍ فإن ما فعله «أمنحوتب الثالث» كان خدمةً عظيمةً للتاريخ لا يقصدها؛ إذ لم يُعثر للآن على قائمةٍ كاملةٍ بأسماء المقاطعات المصرية في عهد الدولة الوسطى، وكذلك لم نعثر على مثل تلك القائمة في عهد الأسرة الثامنة عشرة، اللهم إلَّا ما أسعدنا به الحظ من العثور على بعض أحجار من معبد «حتشبسوت وتحتمس الثالث» عليها أسماء عدة مقاطعاتٍ من الوجهين القبلي والبحري. وتمتاز أسماء هذه المقاطعات بأن كلًّا منها محمولٌ على صورةٍ تمثل إله النيل أو آلهة النيل. وقد ساعدتنا هذه الأسماء على الوصول إلى بعض نتائج هامةٍ. والآن نشرح قائمة الملك «سنوسرت» فنقول:

قُسمت هذه القائمة إلى ست خاناتٍ الواحدة تلو الأخرى من أعلى إلى أسفل، ففي الخانة الأولى نُقشت أسماء المقاطعات مبتدئةً من «أسوان» التي تعتبر في نظر المصري المقاطعة الأولى، وهكذا حتى ينتهي بالمقاطعة الثانية والعشرين من مقاطعات الوجه القبلي، ثم يبتدئ بذكر مقاطعات الوجه البحري بالمقاطعة «المنفية»، وينتهي بالمقاطعة الثامنة عشرة (؟).

أمَّا في الخانة الثانية فيذكر لنا اسم الإله الذي يُعبد في المقاطعة واسم العاصمة، وأحيانًا يكتفي بذكر الإله فقط.

أمَّا الخانات الأربعة والأخيرة فقد ذُكر فيها مساحة الأراضي المنزرعة التي تحتويها هذه المقاطعات، غير أني لم أتثبت بعد، هل هذه المقاطعات كانت هي الخاصة بوقف الإله آمون فحسب، أم كانت كل الأراضي المنزرعة في المقاطعة، وبخاصةٍ إذا علمنا أنه عند ذكر اسم المقاطعة كان أحيانًا يُذكر معه القسم المنزرع أو الأرض المنزرعة. والواقع أنَّ هذه الخانات تحتاج إلى إمعانٍ في الفكر طويلٍ قبل أنْ يحكم الإنسان على كُنْهها بالضبط.

وعند فحص خانة أسماء المقاطعات — وهي الخانة الأولى في القائمة — ومقارنتها بمعلوماتنا عن أسماء المقاطعات، وجدنا فيها بعض اختلافاتٍ أدت إلى كشف حقائق طريفةٍ تختلف عن التي استقيناها من قوائم عصر «البطالسة»، التي كانت مصدرنا الرئيسي في هذه الناحية.

أولًا: نجد أنَّ قائمة «سنوسرت» قسمت البلاد المصريَّة إلى قسمين رئيسيين، كل واحدٍ منهما تحت سماءٍ واحدةٍ منفصلةٍ؛ ولذلك نجد في الوثيقة أنَّ مقاطعات الوجه القبلي قد غُطيت بسماءٍ تبتدئ بالمقاطعة الأولى، وتنتهي عند المقاطعة الثانية والعشرين، وكذلك الحال مع مقاطعات الوجه البحري نجده تحت سماءٍ منفصلةٍ أيضًا؛ مما يدل على أنَّ كلًّا من القطرين كان عالَمًا منفردًا قبل توحيد القطرين. ومن جهةٍ أخرى نعرف أنَّ الوجه القبلي قد انقسم إلى قسمين رئيسيين داخليين: القسم الأول يبتدئ بالمقاطعة الأولى جنوبًا وهي مقاطعة «آبو»؛ أي «الفنتين» إلى أنْ نصل إلى المقاطعة العاشرة، وهي التي تُسمَّى مقاطعة «وازيت» وعاصمتها مكان أبو تيج الحالية، ثم نلاحظ أنَّ المقاطعة الثانية والعشرين التي تُسمَّى مقاطعة السكين في قوائم البطالسة قد ذُكرت في قائمة «سنوسرت» باسم المقاطعة الفاصلة «حنت»؛ أي التي تفصل بين القطرين الرئيسيين الوجه القبلي والوجه البحري. والواقع أنَّ تقسيم الوجه القبلي إلى قسمين كان معروفًا في المتون المصرية قبل عهد «سنوسرت». وقد فهم بعض علماء الآثار هذا التقسيم ضمن المتون المصرية؛ فمثلًا نجد في نقشٍ من نقوش الأسرة الحادية عشرة أنَّ مصر العليا كانت تشمل المقاطعات من أول «الفنتين» «أسوان»، إلى المقاطعة «وازيت» وعاصمتها أبو تيج الحالية وكوم أشقاو. وقد سميت في المتن نفسه بأنها باب الشمال؛ أي باب مصر الوسطى، وكذلك نجد أنَّ أسيوط كانت تُسمَّى «تب شمع» «رأس الجنوب» أو نهايته.